# السياسة الأمريكية تجاه سورية

كوتلوهان غورجو*

* طالب دكتوراه، معهد الدراسات الإقليمية جامعة أنقرة للعلوم الاجتماعية.

**ملخص**: تبحث هذه الدراسة مسار السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الأهلية السورية منذ 2011، مركّزة على الإستراتيجيات العسكرية والانسحاب التدريجي. تقارن الدراسة بين نهج أوباما وترامب وبايدن، مع تسليط الضوء على التحالف مع تنظيم PKK /YPG، الذي بدأ بحجة مكافحة داعش، مع تجاهل هواجس تركيا، وأسهم في تعزيز كيان كردي شبه ذاتي. خلال عهد بايدن لم يصدر أي توجه لإسقاط النظام، وتحوّل التركيز على تغيير سلوك دمشق. أدى انهيار نظام الأسد في 8 ديسمبر 2024، إلى تبدلات سريعة، إذ تبع ذلك مع عودة ترامب للسلطة قرار أمريكي بالانسحاب السريع، وإغلاق قواعد عسكرية، وإنهاء التواصل مع YPG /SDF، وشراكة جديدة مع أنقرة ودول الخليج، رغم اعتراض تل أبيب.

**الكلمات المفتاحية**: الولايات المتحدة، سورية، تركيا، وحدات حماية الشعب/ قسد، داعش.

# US Policy towards Syria

KUTLUHAN GÖRÜCÜ*

ORCID NO: 0000-0002-9879-9353 kgorucu@setav.org

* PhD Student at ASBÜ Regional Studies Institute.

**ABSTRACT:** *This study analyzes U.S. foreign policy throughout the Syrian civil war, comparing Obama, Trump, and Biden's approaches to military intervention and withdrawal. It highlights how the alliance with the PKK/YPG began as an anti-DEASH operation but later sidelined Turkiye's concerns and empowered the PKK/YPG. During Biden, overthrowing Assad was not prioritized; instead, normalization with damascus was tolerated. After Assad's abrupt collapse in December 2024 and regional shifts, Trump's re-election brought a new strategy: rapid withdrawal, reduced engagement with the YPG/SDF, and heightened cooperation with Turkiye and Gulf states, despite Israeli objections.*

***Keywords***: *US, Syria, Türkiye, YPG/SDF, Deash.*

رؤيـــة تركيـــة
2025-(4/14)
109 - 130

Received Date: 26 / 08 / 2025 • Accepted Date: 03 / 11 / 2025

This work has been prepared in accordance with ethical principles.



DOI:10.36360/1560-014-004-005

CC BY NC

## مقدمة

أصبحت الحرب الأهلية السورية، التي اندلعت في عام 2011 تحت تأثير الربيع العربي، منطقة صراع طويلة الأمد اختُبِرت فيها على أرض الواقع الحسابات الإستراتيجية للعديد من الأطراف الخارجية، ليس على الصعيد الإقليمي فقط، بل على الصعيد العالمي أيضًا. في البداية، طور البيت الأبيض معارضة خطابية لنظام الأسد، لكنه لم يتبع إستراتيجية لتغيير النظام في سورية بشكل مباشر؛ بسبب عوامل مثل أمن «إسرائيل»، والوضع الإقليمي، وطبيعة المعارضة السورية المتشرذمة، وانتشار الجماعات المتطرفة.و مع ظهور تهديد داعش في عام 2014، أعادت الولايات المتحدة تشكيل أولوياتها في سورية تحت شعار محاربة داعش، وأقامت شراكة إستراتيجية قائمة على التعاون مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب خلال هذه العملية.

وقد استمرت هذه الشراكة على الرغم من كل اعتراضات تركيا، وجرت محاولات لإسباغ الشرعية على هيكل حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية من خلال إنشاء قوات سورية الديمقراطية في عام 2015. استمر هذا التعاون، الذي بدأ في عهد أوباما، واستمر على مستويات مختلفة في عهد ترامب تحت إشراف بيروقراطي- في عهد بايدن، وتطور إلى نهج دبلوماسي يهدف إلى دمج نظام الأسد مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية. ومع ذلك، فإن انهيار نظام الأسد في نهاية عام 2024 جعل هذا التوجه الإستراتيجي في سورية عديم الجدوى، ودفع هذا التطور واشنطن إلى السعي للتنسيق مع أنقرة في السياسة التي شكلتها منذ فترة طويلة «على الرغم من تركيا».

يبحث هذا التحليل بشكل منهجي النقاط الفاصلة الرئيسة في سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية منذ عام 2011، وإستراتيجياتها العسكرية، والتوترات مع تركيا، والعلاقات مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، والنهج الجديد الذي طورته فترة ما بعد النظام. يتناول التحليل بشكل خاص سياسات واشنطن التي تهدف إلى الانسحاب من الميدان في الفترة الجديدة بعد عام 2024، ونهج تل أبيب الأمني تجاه سورية، وعدم ارتياح «إسرائيل» للشراكة التي أقامتها الولايات المتحدة بين تركيا وسورية ودول الخليج بعد 8 ديسمبر. ويتناول كذلك مستقبل قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية، وأهداف «إسرائيل» في إنشاء سورية لامركزية، تضم قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية، استنادًا إلى أزمة السويداء.

## سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية من الثورة الشعبية حتى الوقت الحاضر

يلخص الجدول1 الأهداف السياسية الأساسية لسياسة الولايات المتحدة تجاه سورية منذ بداية الانتفاضة الشعبية السورية في عام 2011 حتى اليوم، وتنفيذها على أرض الواقع، وعلاقاتها مع تركيا.

الجدول 1. سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية والتزاماتها (2011–2025)

| الفترة | الأهداف السياسية الرئيسة | التنفيذ على أرض الواقع | العلاقات مع تركيا |
|---|---|---|---|
| 2011–2014: نهج حذر تجاه تغيير النظام | نهج حذر يطالب برحيل الأسد بدون اتخاذ خطوات مباشرة نحو تغيير النظام | تقديم دعم محدود للمعارضة؛ وتجنب التدخل العسكري المباشر | الوحدة في الخطاب الدبلوماسي والتعاون التكتيكي |
| 2014–2019: محاربة داعش وشراكة واي بي جي/ بي كي كي | إقامة تعاون مع واي بي جي/ بي كي كي على الأرض بذريعة محاربة داعش | تقديم دعم جوي ولوجستي مكثف لـ واي بي جي/ بي كي كي، وإنشاء قواعد عسكرية، وهيكلة قسد | أزمة ثقة عميقة؛ بسبب التعاون مع واي بي جي/ بي كي كي |
| 2019–2024: من عملية «نبع السلام» إلى ثورة انسحاب الولايات المتحدة | جهود لدمج واي بي جي/ بي كي كي في نظام الأسد | نقل القواعد العسكرية؛ ومقاومة القيادة المركزية الأمريكية | تهديد بفرض عقوبات على العمليات العسكرية؛ والتنافس الدبلوماسي |
| ما بعد 2024: سياسة جديدة تجاه سورية بعد الثورة | الاعتراف بحكومة دمشق، والتنسيق مع أنقرة، ودمج قسد في النظام، والمصالحة بين تل أبيب ودمشق | إغلاق القواعد، ودمج قوات سورية الديمقراطية في حكومة دمشق | دبلوماسية قيادية قوية، وتنسيق وثيق مع تركيا، واعتراضات «إسرائيل» |

**المصدر: أعده المؤلف.**

## نهج بعيد عن تغيير النظام (2011-2014)

على الرغم من أن الولايات المتحدة تبنّت في عام 2011 موقفًا صريحًا مفاده أن بشار الأسد «يجب أن يرحل»، إلا أن عدم اليقين بشأن الهيكل السياسي الذي ستقيمه المعارضة السورية، وبخاصة حقيقة أن العديد من الجماعات داخل المعارضة عُرفت على أنها «إسلامية»- منع واشنطن من وضع إستراتيجية واضحة للإطاحة بنظام الأسد. على الرغم من أن الولايات المتحدة قدمت الدعم للجماعات المعارضة المعتدلة من خلال وكالة المخابرات المركزية، إلا أن الجماعات الإسلامية داخل المعارضة أصبحت تبرز بشكل متزايد. بالإضافة إلى هذه الجماعات، دفع ظهور جبهة النصرة التابعة لتنظيم القاعدة وصعود تنظيم داعش- البيتَ الأبيض إلى التصرف بحذر أكبر.

في جميع دول العالم العربي تقريبًا التي شهدت ثورات شعبية، أدى صعود الهياكل الإسلامية إلى السلطة وما تلاه من تشكيل جبهة مضادة للثورة، ولاسيما في الخليج، والعلاقات الوثيقة بين هذه الجبهة و«إسرائيل»- إلى تعميق تأثير الانقلاب الذي وقع في مصر في 3 يوليو 2013 في سياسات الولايات المتحدة الإقليمية. فعلى الرغم من الانقلاب، اعترفت الولايات المتحدة بنظام عبد الفتاح السيسي في مصر، وهذا فتح الباب أمام الجبهة المضادة للثورة. وعلى الرغم من أن الهجوم الكيميائي الذي شنه نظام الأسد في منطقة الغوطة بدمشق في 13 أغسطس 2013، عقب الانقلاب، شكل انتهاكًا لـ«الخط الأحمر» الذي أعلنه الرئيس الأمريكي آنذاك أوباما، إلا أن واشنطن اختارت التوصل إلى اتفاق دبلوماسي مع موسكو بشأن التخلص من الأسلحة الكيميائية بدلاً من التدخل العسكري المباشر[1].

أظهر موقف الولايات المتحدة، الذي تضمن إقامة تعاون مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب في عام 2014 لمحاربة داعش ودعم هذه البنية بشكل فعال من خلال وجودها العسكري على الأرض، بوضوح أن واشنطن لم يكن لديها هدف إستراتيجي لإنهاء نظام الأسد، مقارنة بالدعم المحدود الذي قدمته لحركات المعارضة منذ بداية الانتفاضة الشعبية.

> عدّت تركيا التعاون المستمر بين الولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني، وكذلك التدخل المباشر لروسيا في الحرب الأهلية السورية، تهديدًا لأمنها القومي مما دفعها إلى القيام بتدخلات عسكرية عبر الحدود

محاربة داعش وشراكة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب (2014–2019) أكسبتا السياسة الغامضة التي اتبعتها الولايات المتحدة منذ بدء الثورة الشعبية في سورية في عام 2011 بعض الوضوح في سبتمبر 2014 مع تشكيل التحالف الدولي ضد داعش. أجبرت موجة الهجمات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش على الحدو–د الولايات المتحدة على إعادة النظر في الإجراءات العسكرية في كل من العراق وسورية. خلال هذه الفترة، سعى حزب العمال الكردستاني، بفضل أنشطته الدعائية التي أُجرِيت بالتوازي مع محاولة داعش الاستيلاء على عين العرب (كوباني)، إلى التأثير في الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا وجذب الانتباه الدولي.

لم تمثّل هذه العملية بداية الحرب ضد داعش فحسب، بل مثّلت كذلك ظهور حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب بوصفه طرفًا مؤثرًا في سورية. بفضل الدعم الجوي المكثف من الولايات المتحدة، أوقف عناصر حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب تقدم داعش نحو عين العرب (كوباني)، ثم سيطروا على ما يقرب من ثلث الأراضي السورية، الممتدة على مساحة شاسعة من منبج إلى دير الزور. وهكذا، أصبحت هذه المنظمة هيئة عسكرية وسياسية مدعومة من الولايات المتحدة والغرب.

ومع ذلك، عارضت تركيا هذا التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب منذ البداية، واقترحت إستراتيجيات بديلة تركز على المعارضة السورية في الحرب ضد داعش[2]. تجاهلت واشنطن إلى حد كبير هذه المقترحات، وبدلاً من ذلك قدمت دعمًا مباشرًا لهيكل قوات سورية الديمقراطية الذي أُنشِئ في عام 2015، وضم عناصر من وحدات حماية الشعب بالإضافة إلى بعض الميليشيات العربية. ورغم أن الولايات المتحدة لم تدعم رسميًّا مطالب الحكم الذاتي السياسي في المناطق التي تسيطر عليها هذه البنية، إلا أنها مهّدت الطريق فعليًّا لإنشاء مثل

هذه البنى الإدارية[3].

من ناحية أخرى، عدّت تركيا التعاون المستمر بين الولايات المتحدة وحزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب، وكذلك التدخل المباشر لروسيا في الحرب الأهلية السورية، تهديدًا لأمنها القومي، ولاسيما أنشطة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب غرب نهر الفرات. وقد دفع ذلك تركيا إلى القيام بتدخلات عسكرية عبر الحدود. في أعقاب محاولة الانقلاب في 15 يوليو 2016، شكلت عملية درع الفرات، التي انطلقت في 24 أغسطس، إلى جانب عمليتي غصن الزيتون ونبع السلام اللتين تلتاها، بداية عهد جديد أصبحت فيه تركيا نشطة عسكريًّا في سورية.

علاوة على ذلك، كشفت هذه الفترة عن ترتيب لتقاسم السلطة في سورية، حيث اعتمدت الولايات المتحدة وروسيا نهر الفرات فعليًّا خطًّا حدوديًّا، مع سيطرة روسيا على المنطقة الغربية من الخط[4] وسيطرة الولايات المتحدة على المنطقة الشرقية منه. على الرغم من أن الولايات المتحدة وروسيا غالبًا ما تبدوان على طرفي نقيض في الأزمة السورية، إلا أنهما أظهرتا تنسيقًا ضمنيًّا على الأرض، ولاسيما خلال عمليتي «غصن الزيتون» و«نبع السلام»، في سياق حماية حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية من تركيا.

وقد عاق الطرفان العملية العسكرية التركية ضد منبج بوجودهما العسكري الفعلي على الأرض، وهذا حدّ من مجال المناورة العملياتية لأنقرة[5]. علاوة على ذلك، كان استيلاء روسيا على القواعد التي أخلتها الولايات المتحدة بعد عملية «نبع السلام»[6] تطورًا جديرًا بالملاحظة، حيث أظهر أن الفراغات في السلطة على الأرض كانت متوازنة بشكل متبادل من دون تحالف صريح بين الطرفين العالميين.

## من عملية «نبع السلام» إلى الثورة: انسحاب الولايات المتحدة من سورية (2019–2024)

مع تولي ترامب منصب الرئاسة في عام 2017، بدأت الخطابات المتعلقة بانسحاب الجيش الأمريكي من سورية تُطلَق مباشرة على المستوى الرئاسي. كان نهج ترامب

السياسي إنهاء عصر «الحروب التي لا نهاية لها» نقطة مرجعية حاسمة ليس بالنسبة لسورية فقط، بل للوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان أيضًا.

على الرغم من هذه الخطابات، فإن استمرار الحرب النشطة ضد داعش في العراق وسورية وسعي ترامب لكسب رصيد سياسي محلي بصفته الرئيس الذي هزم داعش أظهر أن قرار الانسحاب العسكري هو نهج لن يؤتي ثماره على المدى القصير. بالإضافة إلى هزيمة داعش، أدت بعض الأسباب، مثل الحد من وجود إيران في المنطقة ومنع تركيا من محاربة حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب- إلى تعزيز إستراتيجية الولايات المتحدة المتمثلة في الحفاظ على وجودها العسكري في المنطقة.

بعد خسارة داعش الكاملة للسيطرة على الأراضي في سورية في نهاية عام 2018، قرر ترامب الانسحاب الكامل من سورية[7]. أثار هذا القرار ردود فعل قوية من البيروقراطية الأمريكية الراسخة، حيث استقال وزير الدفاع جيمس ماتيس، وقال قائد القيادة المركزية الأمريكية جوزيف فوتيل: إنه شعر «كأنه تلقى لكمة في معدته»[8]. وبالفعل، أصبحت مقاومة القيادة المركزية الأمريكية لعملية الانسحاب أكبر عائق أمام تنفيذها.

في أكتوبر 2019، مع عملية «نبع السلام» التي شنتها القوات المسلحة التركية، بدأ الانسحاب التكتيكي من القواعد العسكرية الأمريكية في سورية. في هذا السياق، انسحبت الولايات المتحدة من مدن منبج والرقة وعين العرب (كوباني)، تاركة الميدان إلى حد كبير لروسيا. على الرغم من أن ترامب أراد الانسحاب الكامل من سورية، كما فعل في الماضي، إلا أن البيروقراطية الأمريكية الراسخة عرقلت هذه العملية، واعترف جيمس جيفري، الممثل الخاص للولايات المتحدة في سورية آنذاك، بأنه أخطأ في إطلاع ترامب على المعلومات[9].

مع تولي جو بايدن رئاسة الولايات المتحدة، لُوحِظ أن نهج السياسة الخارجية تجاه سورية في عهد أوباما قد أُعِيد تبنيه. ولاسيما مع تعيين بريت ماكغورك منسقًا لمجلس الأمن القومي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إذ تم اتباع إستراتيجية لدمج عناصر قسد في نظام الأسد، وشهدت هذه الفترة استمرار حماية هذه العناصر من تركيا.

خلال هذه العملية، حافظت القيادة المركزية الأمريكية (CENTCOM) على موقفها

المعادي لتركيا، كما كان الحال خلال عهد ترامب. ويُعَدّ إسقاط الولايات المتحدة طائرة تركية بدون خلال العمليات الجوية العقابية التي نفذتها القوات المسلحة التركية ومنظمة الاستخبارات الوطنية ضد أهداف حزب العمال/ وحدات الحماية انعكاسًا ملموسًا لهذا النهج. في بيان صادر عن متحدث باسم البنتاغون بشأن الحادث، أُشِير إلى أن التدخل المذكور حدث بناءً على مبادرة من القائد الإقليمي. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن تركيا نفذت حتى الآن مئات العمليات العسكرية في العراق وسورية بدون تعريض حياة أي جندي أمريكي للخطر، فمن الواضح أن التدخل المذكور لا يمكن تفسيره بأسباب أمنية فقط. ولهذا السبب، جرى تفسير إجراء القيادة المركزية الأمريكية على أنه مظهر من مظاهر الموقف المعادي لتركيا. وشكّلت هذه الممارسة وممارسات مماثلة مؤشرًا قويًّا على نهج البيروقراطية الأمنية الإقليمية الأمريكية تجاه تركيا[10].

من ناحية أخرى، يبدو أن ماكغورك أدّى دورًا قياديًّا في قرار منح استثناءات للدول العربية للتحايل على عقوبات قانون قيصر التي دخلت حيز التنفيذ خلال عهد ترامب. كان الهدف الأساسي من هذه المبادرة هو منح نظام الأسد متنفسًا محدودًا لضمان بقائه، مع استخدام ورقة العقوبات لضمان اندماج قوات سورية الديمقراطية بشكل فعال في النظام على المدى المتوسط إلى الطويل. ومع ذلك، أدى انهيار نظام الأسد في 8 ديسمبر إلى تعطيل خطط ماكغورك الإستراتيجية القائمة على دمج وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية في النظام.

## تغيير سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية

أدّى الانهيار المفاجئ للنظام في سورية إلى إجبار الأطراف الفاعلة الإقليمية، وكذلك البيت الأبيض على إعادة النظر بشكل جذري في موقفها. اتبعت الولايات المتحدة طوال فترة إدارة بايدن، إستراتيجية شكلتها سياسة ماكغورك تجاه سورية، التي كانت تهدف إلى تمهيد الطريق أمام بقاء نظام الأسد في السلطة في المنطقة، ودمج حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية في هيكل النظام من خلال ما يُسمَّى: «الإدارة الذاتية لشمال وشرق سورية»[11]. وتماشيًا مع هذه الإستراتيجية، جرى النظر في إعفاء الدول العربية التي طبّعت علاقاتها مع النظام من العقوبات. لكن الانهيار السريع

غير المتوقع للنظام جعل هذه الإستراتيجية غير قابلة للتطبيق، وأجبر واشنطن على البحث عن موقف جديد في المعادلة السورية.

كان الشاغل الرئيس لإدارة بايدن خلال الثورة هو وقف تقدم عملية «فجر الحرية» التي شنتها قوات الجيش الوطني السوري المدعومة من تركيا ضد حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب. ولهذه الغاية، بذلت الولايات المتحدة جهودًا دبلوماسية مكثفة؛ إذ زار وزير الخارجية أنتوني بلينكن أنقرة للقاء نظيره التركي هاكان فيدان، بينما التقى قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال مايكل إريك كوريلا بعناصر من حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب في سورية[12]. وكانت الدوريات التي قام بها الجنود الأمريكيون في الميدان جزءًا مكملاً لهذه الجهود. وأظهرت كل هذه التحركات جهود واشنطن للحد من الضغط على حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب.

مع عودة ترامب إلى الساحة السياسية، كان من المتوقع أن تكون الدبلوماسية الشخصية للقيادة لها الأسبقية على الهياكل المؤسسية في سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية. جلب أسلوب ترامب الفريد في صنع القرار معه مشهدًا سياسيًّا كانت فيه العلاقات بين القادة حاسمة، بدلاً من ردود الفعل المؤسسية. في الواقع، على الرغم من أن ترامب أبدى اهتمامًا محدودًا بالقضية السورية خلال ولايته الجديدة، إلا أنه اتبع سياسة غير معارضة لتأثير تركيا، على الأرض. يمكن القول: إن هذا النهج شكّل إلى حد كبير سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية.

كان البند الأكثر تحديدًا لأجندة العهد الجديد هو -بلا شك- العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على سورية. في هذا السياق، قدمت واشنطن سلسلة من الشروط المسبقة للإدارة الجديدة في دمشق، بقيادة أحمد الشرع، بهدف إعادة دمج البلاد في النظام الدولي. وشملت هذه الشروط انضمام سورية إلى اتفاقيات أبراهام، والتدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية، وإبعاد المقاتلين الأجانب من البيروقراطية الحكومية، وطرد جميع العناصر المسلحة الأجنبية من أراضي البلاد، والتعاون الشفاف بشأن مصير المواطنين الأمريكيين المفقودين[13]. شكّلت مطالب مثل الدخول في عملية تطبيع مع «إسرائيل» وتطهير المقاتلين الأجانب تحديات خطيرة لنظام دمشق، وهذا

أدى إلى توتر التوازن السياسي الداخلي والبنية الأمنية. في الواقع، لم يتحقق الوفاء بأي من هذه الشروط على المستوى الملموس؛ بل على العكس من ذلك، دمج الحكومة في دمشق بعض الجماعات المقاتلة الأجنبية في النظام، ودمجت بعضها مباشرة في الجيش السوري. على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق رسمي مع تل أبيب، فقد لوحظ أن الاتصالات الدبلوماسية الضمنية والمحاولات المتبادلة لإيجاد توازن بين الطرفين مستمرة بوساطة واشنطن.

بالتوازي مع هذه العملية، بذلت تركيا والمملكة العربية السعودية وقطر جهودًا دبلوماسية كبيرة لرفع السلطات الأمريكية العقوبات. وبالفعل، فإن مشاركة الرئيس السوري أحمد الشرع في اجتماع الرياض بين ولي العهد السعودي محمد بن سلمان ودونالد ترامب، وقرار ترامب رفع جميع العقوبات المفروضة على سورية من خلال إشراك الرئيس أردوغان في الاجتماع عن بعد، قد رفع العلاقات بين الإدارة السورية الجديدة والبيت الأبيض إلى مستوى جديد تمامًا.

وتجدر الإشارة إلى أن نهج ترامب السياسي، الذي يعدّ الرئيس أردوغان مهيمنًا على القضية السورية، كان فعالاً أيضًا في هذه المرحلة. وبالفعل، أشرك ترامب الرئيس أردوغان في القمة عبر اتصال هاتفي عندما اتخذ هذا القرار التاريخي. علاوة على ذلك، ، اتخذ ترامب من خلال تعيين السفير الأمريكي في أنقرة توماس باراك ممثلاً خاصًّا له في سورية خطوة ملموسة أخرى نحو العمل بالتوازي مع تركيا في القضية السورية. وينطوي هذا التعيين أيضًا على رسالة رمزية للنظام السوري. علاوة على ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن ترامب اتخذ هذا القرار على الرغم من الضغوط الشديدة التي مارستها «إسرائيل»، حليفته الإستراتيجية في الشرق الأوسط، ضد رفع العقوبات[14].

وعقب قرار ترامب برفع العقوبات عن سورية، حذا الاتحاد الأوروبي حذوه، وقرر رفع جميع العقوبات. وفي هذا الصدد، وبفضل الجهود المكثفة التي بذلتها تركيا ودول الخليج، نجحت الإدارة السورية الجديدة في إزالة العقبة الأكبر التي كانت تعترض اقتصاد البلاد. كما ألغت الولايات المتحدة تصنيف سورية بوصفها «دولة راعية للإرهاب»، وهو تصنيف كان ساريًا منذ عام 1979. ويكشف هذا الوضع أن سورية، التي اتخذت موقفًا

معاديًا للغرب على مر التاريخ، قد أتيحت لها الفرصة لبدء مسار مختلف في العصر الجديد. وأخيرًا، أزال البيت الأبيض أيضًا جبهة النصرة، المعروفة أيضًا باسم هيئة تحرير الشام من قائمته للمنظمات الإرهابية[15].

وتفيد مصادر دبلوماسية أن ترامب أصدر تعليمات إلى باراك، الذي عينه سفيرًا في أنقرة وممثلاً خاصًّا إلى سورية، بإجراء جميع الإجراءات المتعلقة بالقضية السورية بالتنسيق مع أنقرة وضمان التنسيق الوثيق. بالإضافة إلى هذه المعلومات، أكد باراك دور تركيا المركزي في المنطقة وفي سورية في مقابلة مع وكالة الأناضول: «أعتقد أن تركيا يمكن أن تكون نقطة محورية في كل هذا، كما ترون في سورية. الكثير مما يحدث في سورية يحدث بفضل تركيا وقيادتها»[16]. وصرح كذلك بأن المحاور الوحيد في سورية هو حكومة دمشق، وأن قوات سورية الديمقراطية يجب أن تندمج مع الدولة في سورية. وقد عبر باراك بوضوح عن هذا النهج في اجتماعه مع مظلوم عبدي في سورية.

إلى جانب التحركات الدبلوماسية، وجد تحالف سورية الجديدة مع الولايات المتحدة وتركيا ودول الخليج على المحور السياسي نفسه انعكاسًا ملموسًا في المجال الاقتصادي. وفي هذا السياق، وقع اتحاد شركات خاص، يضم شركات مثل كاليون وجنكيز القابضة من تركيا، وشركة UCC من قطر، وشركة Power International الأمريكية، اتفاقية بقيمة 7 مليارات دولار لتنفيذ استثمارات في مجال الطاقة بقدرة إجمالية تبلغ 5000 ميغاواط في سورية[17]. ولا تقتصر هذه الاستثمارات على الإسهام في إعادة إعمار البنية التحتية السورية، التي دمرتها الآثار المدمرة للحرب الأهلية، بل تعزز أيضًا الأساس الاقتصادي للتنسيق الإستراتيجي الذي يجري بناؤه بين تركيا والولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

على الرغم من كل هذه التطورات، كما يتضح من أزمة السويداء، فإن تحركات «إسرائيل» المزعزعة للاستقرار شكلت اعتراضًا قويًّا على سياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه سورية. في حين أن الولايات المتحدة، ولاسيما من خلال جهود باراك، تهدف إلى بناء توافق مع دول المنطقة، فإن «إسرائيل» قامت بتخريب هذه العملية، في محاولة لإعادة سياسة واشنطن تجاه سورية إلى خطوطها الخاصة. في الواقع، يمكن القول: إن اللوبيات اليهودية واليونانية والأرمينية شاركت في أنشطة تهدف إلى إقالة باراك

من منصبه، ومن ثَمّ هناك خطر من أن يوائم باراك سياسته تجاه سورية مع خط «إسرائيل».

في الوقت الذي تستهدف فيه «إسرائيل» الحكومة المركزية السورية من خلال الدروز، يبدو أن قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية تتبنى أيضًا نهجًا انفصاليًّا بشكل علني، على الرغم من اتفاق 10 مارس 2025. وعلى وجه الخصوص، أفادت التقارير أن آلاف أعضاء المنظمات الإرهابية قد أتوا إلى سورية من العراق في أعقاب عملية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني. ويؤدي هذا الوضع إلى تعزيز إدارة حزب العمال الكردستاني الظل في سورية، كما يؤثر في عمليات التفاوض مع دمشق.

من المعروف أن الضغط الأمريكي على قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية كان فعالاً في الفترة الأولى بعد 8 ديسمبر وفي السياق الذي أدى إلى اتفاق 10 مارس. ومع ذلك، بعد الغارات الجوية الإسرائيلية التي استهدفت إدارة دمشق، يبدو أن عناصر قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية قد راهنت على احتمال قيام «إسرائيل» بشن غارات جوية جديدة لحمايتها في حالة شن عملية عسكرية ضدها.

وعدّت قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية كذلك عملية 10 مارس وسيلة لكسب الوقت، فإن نظام دمشق يعدّ هذه العملية أيضًا وسيلة لكسب الوقت وتعزيز سلطته في المناطق التي يسيطر عليها وإرساء النظام العام. بالإضافة إلى ذلك، لا يريد نظام دمشق تكرار الخطأ الذي ارتكبه في السويداء. تبدو أنقرة، التي تقع بين عملية تخلّص تركيا من الإرهاب ووجود قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية في سورية، أنها تولي الأولوية لإكمال عملية نزع سلاح حزب العمال الكردستاني. ومع ذلك، إذا تعثرت العملية، كما حدث في سورية، فمن المرجح أن تقوم أنقرة، بدعمها الكامل لنظام دمشق، بعملية عسكرية، خاصة في المراحل الأولى، للسيطرة على المناطق التي يقطنها سكان عرب. ومن شأن مثل هذا التطور أن يوجه ضربة قوية لجهود «إسرائيل» الرامية إلى إضعاف الحكومة المركزية في سورية وتقويضها.

بالنظر إلى كل هذه التطورات مجتمعة، من الواضح أن البيت الأبيض هو لاعب حاسم في القضايا الحاسمة في سياسة سورية. حتى تدخّل «إسرائيل» في أزمة السويداء، كانت الإدارة الأمريكية قد تبنت نهجًا يركز على مواقف قريبة من تركيا ودول الخليج ويركز على دمشق. ومع ذلك، لم يحدث تقديم خريطة طريق ملموسة ومستقرة منذ ذلك

الحين. يمكن القول: إن أي سياسات قد تتبعها واشنطن مع تجاهل دمشق ستكون مغامرة بطبيعتها، ولن تجد نظيرًا سياسيًّا حقيقيًّا. في هذا السياق، يمكن القول: إن «إسرائيل» هي المتغير الوحيد؛ لأنه طالما لم يتحقق بناء بنية أمنية جديدة بين إدارتي دمشق وتل أبيب، وطالما استمرت «إسرائيل» في تعريف سورية على أنها «دولة معادية»، فمن المتوقع أن تظل التوترات الإقليمية على أشدها. بالإضافة إلى ذلك، من الممكن أن تسعى دمشق، التي تعاني أزمة ثقة، إلى توثيق علاقاتها مع جهات فاعلة عالمية بديلة عن واشنطن.

## الوجود العسكري للولايات المتحدة في سورية وعملية الانسحاب

بدأ الوجود العسكري الأمريكي في سورية في عام 2014 في إطار التحالف الدولي الذي تشكل لمحاربة داعش. اختارت إدارة واشنطن، إلى جانب دول التحالف الأخرى، القيام بعمليات جوية، والتعاون مع شركاء محليين بدلاً من إنشاء قواعد عسكرية مباشرة على الأراضي السورية. وقد نفذّت الضربات الجوية الأولى ضد داعش في سبتمبر 2014 بمشاركة دول الخليج[18]. وطوال هذه العملية، نفذت الطائرات الحربية الأمريكية الغالبية العظمى من الضربات الجوية.

مع زيادة فعاليتها تدريجيًّا على الأرض، بدأت الولايات المتحدة في إقامة وجود عسكري دائم في شمال شرق سورية في إطار تعاونها مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب. أُنشِئت أول قاعدة عسكرية أمريكية معروفة في سورية في أواخر عام 2015 في منطقة الرميلان بمحافظة الحسكة. تم إنشاء هذه القاعدة من خلال توسيع مطار الرميلان العسكري في المنطقة، وأصبحت بعد ذلك قاعدة مهمة للنقل الجوي والدعم اللوجستي.

مهّدت المكاسب التي حققها حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب ضد داعش على الأرض الطريق أمام الولايات المتحدة لتوسيع وجودها العسكري تدريجيًّا في سورية. قبل عملية «نبع السلام»، أُقِيمت نقاط عسكرية أمريكية في جميع المناطق التي كانت فيها قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية حاضرة تقريبًا، من الرميلان إلى منبج، ومن عين العرب إلى دير الزور. وفي هذا الصدد، نُفِّذت أنشطة القاعدة في مناطق ذات أهمية عسكرية مثل الطرق الإستراتيجية وحقول النفط والقواعد الجوية. بالإضافة إلى مناطق قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية، أنشأت الولايات المتحدة قاعدة في منطقة التنف أيضًا، حيث عملت مع مجموعة تُعرَف باسم

الجيش السوري الحر، وتواصل القيام بذلك حتى اليوم. توضح الخريطة1 هيكل القاعدة الأمريكية في سورية مباشرة قبل هزيمة داعش هزيمة نكراء.

الخريطة 1. النقاط العسكرية الأمريكية في سورية (5 نوفمبر 2018)

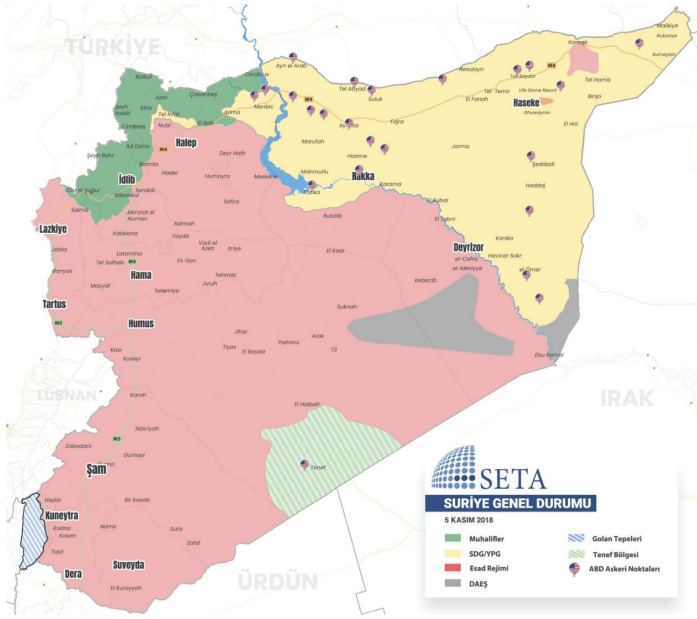


**المصدر: SETA**

خلال هذه العملية، بلغ عدد القواعد العسكرية الأمريكية 23 قاعدة، منها القاعدة في التنف. لم تُنشَأ هذه القواعد من أجل إلحاق هزيمة نهائية بتنظيم داعش على الأرض فقط، بل لحماية حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب من تركيا أيضًا. على سبيل المثال، يبدو أن إنشاء قواعد في منبج وما تلاه من أنشطة دوريات عسكرية مشتركة قد نُفِّذ لردع تركيا عن شن عمليات عسكرية، ولإيصال رسالة مفادها أن الولايات المتحدة قد تعهدت بتقديم ضمانات أمنية. وبالمثل، يمكن تفسير إنشاء قواعد على طول الحدود التركية في هذا السياق.

ومع ذلك، وبسبب المخاوف الأمنية التي لم تُحَلّ، شهدت إستراتيجية النشر الميداني للولايات المتحدة تغييرًا كبيرًا مع عملية «نبع السلام» التركية في عام 2019. كما هو

موضح في الخريطة2، قامت الولايات المتحدة بإخلاء قواعدها الثلاث بالقرب من تل أبيض ورسولين قبل العملية العسكرية التركية، وانسحبت من مدن منبج والرقة والطبقة وعين العرب بعد العملية. وقد استولت روسيا على القواعد الأمريكية في هذه المناطق. ونتيجة لهذا الانتقال، تحقق توقيع اتفاقية سوتشي بين تركيا وروسيا في 22 أكتوبر 2019[19].

الخريطة 2. النقاط العسكرية الأمريكية في سورية (9 مارس 2020)

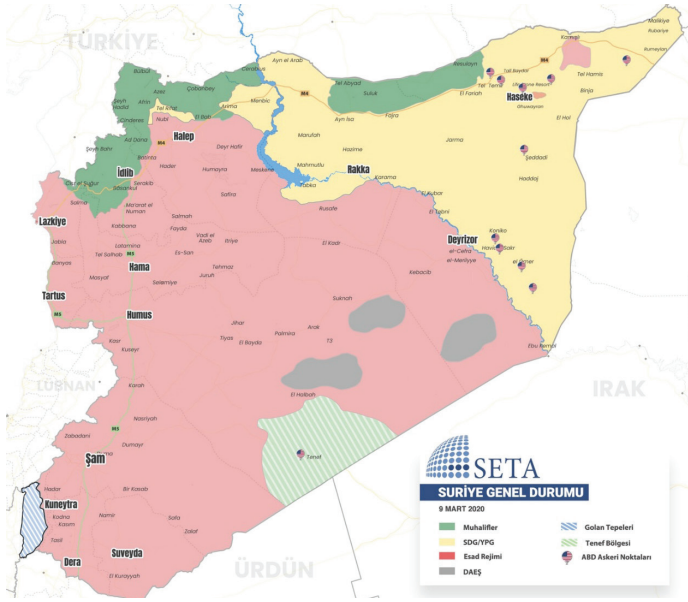


**المصدر: SETA**

في أعقاب عملية «نبع السلام»، قلصت الولايات المتحدة وجودها العسكري في سورية إلى حد كبير ليقتصر على إستراتيجية أساسية تهدف إلى حماية المناطق التي تحتوي على موارد طاقة. وقد أوضح الرئيس الأمريكي آنذاك دونالد ترامب هذا النهج بقوله: «قواتنا التي لا تزال هناك تحمي النفط. بخلاف ذلك، فقد انسحبنا من سورية. كما سحبنا قواتنا من الحدود التركية–السورية». ومع ذلك، فقد حصل دعم هذا الوجود العسكري المحدود بقرارات رئاسية جرى إعدادها للتصدي لأي عمليات عبر الحدود من قبل تركيا، تنص على فرض عقوبات. وفي هذا السياق، في حين أن الوجود العسكري على الأرض أصبح ذا طابع رمزي بشكل متزايد، فإن أهمية الأدوات الدبلوماسية في سياسة البيت الأبيض تجاه سورية أصبحت أكبر بشكل ملحوظ.

بالإضافة إلى كل هذا، فإن الولايات المتحدة -في مواجهة إنشاء روسيا قواعد في المناطق التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية- عدّت اكتساب روسيا نفوذًا على الأرض تكلفة مقبولة في إستراتيجيتها تجاه سورية خلال حكم الأسد في دمشق؛ بهدف الحد من قتال تركيا ضد وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية. في الواقع، خلال رئاسة بايدن وعودة ماكغورك كلاعب مؤثّر في السياسة الإقليمية الأمريكية، تبنت إدارة واشنطن سياسة عدم السعي إلى رحيل نظام الأسد، وبدلاً من ذلك سعت إلى تغيير سلوك النظام. في هذا السياق، كان انخراط دول الخليج مع النظام يُنظر إليه على أنه جزء من إستراتيجية «تغيير سلوك النظام»[20]. كما عُدّت هذه الإستراتيجية وسيلة لدمج قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية في نظام الأسد.

الخريطة 3. النقاط العسكرية الأمريكية في سورية (مايو 2025)

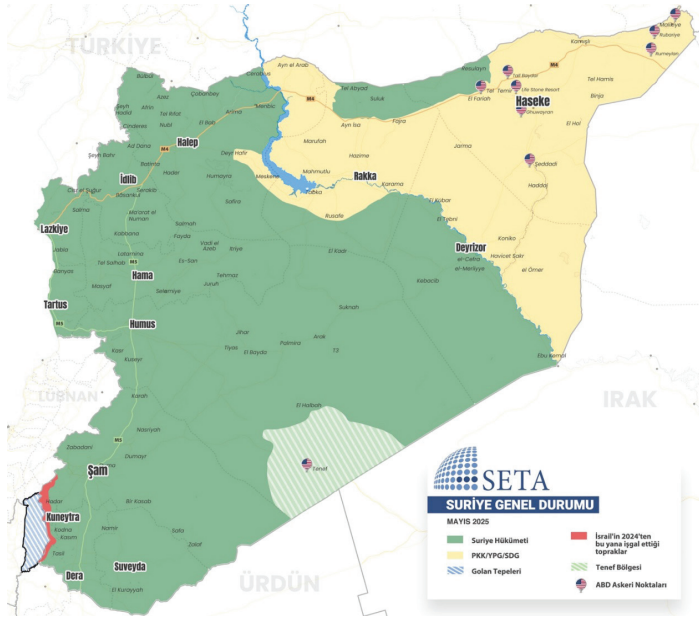


**المصدر: SETA**

أدت عملية «ردع العدوان» التي أطلقتها الحركات العسكرية المعارضة المتمركزة في إدلب في 27 نوفمبر 2024 إلى الإطاحة بنظام الأسد في 8 ديسمبر، وهذا أدى إلى زعزعة إستراتيجيات جميع الدول التي لها وجود عسكري في سورية. مع إعادة انتخاب ترامب رئيسًا، قبلت الولايات المتحدة دور تركيا في التغييرات التي طرأت على سورية،

واعتمدت نهجًا لتقليص وجودها العسكري على الأرض وفقًا لذلك. وكما هو موضح في الخريطة 3، انسحبت الولايات المتحدة تمامًا من دير الزور، وهذا أدى إلى خفض عدد القواعد إلى تسع قواعد، منها التنف.

في مقابلة أُجرِيت في يونيو 2025، صرّح الممثل الخاص للولايات المتحدة في سورية باراك أن القواعد العسكرية الثماني في سورية ستُخفَّض في نهاية المطاف إلى قاعدة واحدة. عقب هذا الإعلان، أفادت التقارير أن عدد القواعد الحالية قد انخفض إلى ثلاث قواعد خلال شهر يونيو[21]. في هذه المرحلة، يُقدَّر أن الولايات المتحدة ستظل موجودة في سورية لفترة أطول، وستكون آخر قاعدة عسكرية هي قاعدة الرميلان، وهي أول نقطة انتشار في سورية، وبالتوازي مع ذلك، من المتوقّع أيضًا إغلاق القاعدة في التنف في الفترة المقبلة.

ومن المتوقع أيضًا اتخاذ القرار النهائي بشأن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي الأخير في سورية بالتزامن مع عملية انسحاب الولايات المتحدة من العراق. إذا انسحبت الولايات المتحدة من العراق تمامًا في عام 2026، فمن الواضح أن قاعدة الرميلان ستواجه تحديات لوجستية خطيرة؛ لذلك، إذا تحقق سيناريو الانسحاب الكامل للولايات المتحدة من العراق، فإن الانسحاب الكامل من سورية يُعَدّ أيضًا تطورًا محتملاً. ومع ذلك، فإن واشنطن إذا توصلت إلى اتفاق مع إدارة دمشق بشأن قاعدتها الحالية، فقد يكون التغلب على المشكلات اللوجستية من خلال وسائل مختلفة على جدول الأعمال أيضًا.

على الرغم من أن الولايات المتحدة تقلّص وجودها العسكري في سورية وستنسحب في نهاية المطاف، فإنه يجب توضيح القضايا الحاسمة، مثل مستقبل وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية وعلاقة «إسرائيل» بالإدارة السورية الجديدة حتى تكتمل هذه العملية. لم يتحقق التوصل إلى حل نهائي بشأن هذه القضايا بعد. ومن الواضح أن «إسرائيل» لديها مخاوف أمنية هيكلية ناشئة عن الإدارة الجديدة في دمشق والوجود العسكري التركي في سورية.

من ناحية أخرى، تواصل «إسرائيل» إستراتيجيتها الرامية إلى إنشاء منطقة منزوعة السلاح في جنوب دمشق، من خلال الاستفادة من الميليشيات الدرزية في السويداء؛

وهي تتخذ خطوات صغيرة نحو هذا الهدف على الأرض كل يوم، وتقوم بشكل متزايد بتجسيد فرض ممرّ بين السويداء و«إسرائيل». وإنّ تردُّد إدارة دمشق في اتخاذ إجراءات ضد تل أبيب يشجع «إسرائيل».

وإذا تسبب استمرار استهداف إدارة تل أبيب حكومة أحمد الشرع في زعزعة الاستقرار وتعطيل النظام العام في سورية، فقد يمهد ذلك الطريق لتقوية العناصر المتطرفة المعادية لـ«إسرائيل» في البلاد. وفي مثل هذا السيناريو، من المرجح أن يتحرك عشرات الآلاف من الجهاديين، وبخاصة المقاتلون الأجانب، ضد «إسرائيل». وإذا طال أمد هذه العملية وتعمّق الصراع –مع الأخذ في الحسبان التطورات في غزة – فمن المرجح أن تؤدي هذه الحالة إلى فوضى إقليمية. ولهذا السبب، من المتوقّع أن تركّز «إسرائيل» على إستراتيجية احتواء عدم الاستقرار.

## خاتمة

اتّسمت سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية بعد عام 2011 بتناقض واضح بين الخطاب والأفعال، حيث أظهرت نهجًا مرنًا ولكنه غير مستقر، شكلته التطورات على الأرض. بعد أن كانت في البداية تتسم بالخطاب المناهض للنظام، تحولت السياسة نحو نهج يركز على الأمن مع ظهور النغمات الإسلامية داخل حركات المعارضة، ومخاوف «إسرائيل»، وصعود تنظيم داعش. ورغم أن التعاون الذي طورته الولايات المتحدة مع حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب خلال هذه العملية زاد من مكاسبها العسكرية على الأرض، إلا أنه كان له تأثير عميق في مخاوف تركيا الأمنية الوطنية.

وعلى الرغم من أن الخطاب الداعي إلى الانسحاب من الميدان برز مع رئاسة ترامب، إلا أن مقاومة البيروقراطية القائمة حدّت من هذه العملية. خلال عهد بايدن، تطورت السياسات التي تبناها ماكغورك إلى إستراتيجية أكثر تعقيدًا وطويلة الأمد تركز على دمج حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية في النظام. ومع ذلك، أدى انهيار النظام في 8 ديسمبر 2024 إلى إبطال جميع هذه الخطط الإستراتيجية، وأجبر الولايات المتحدة على إعادة تموضعها في سياستها تجاه سورية.

خلال ولاية ترامب الثانية، التي تزامنت مع فترة ما بعد الثورة، تحقق الاعتراف

بنفوذ تركيا على الأرض، وجرى تعديل السياسات تجاه قسد بشكل كبير، وبدأ الوجود العسكري الأمريكي في التقلص تدريجيًّا. كان قرار إغلاق القواعد خارج قاعدة الرميلان ومركزية الاتصالات الدبلوماسية في دمشق وأنقرة من أكثر المؤشرات الملموسة على العهد الجديد. وقد شكل رفع البيت الأبيض العقوبات عن سورية، والتغييرات التي أدخلها على قوائم الإرهاب، ودعمه لإعادة دمج سورية في النظام الدولي، نهجًا فتح الطريق أمام سياسة تتمحور حول دمشق تحت تأثير تركيا ودول الخليج. ومع ذلك، فقد أثارت هذه الإستراتيجية الجديدة مخاوف جدية بشأن التوازنات الإقليمية، ولاسيما بالنسبة لـ«إسرائيل»؛ إذ إن سعي واشنطن إلى سياسة تتمحور حول دمشق دفع تل أبيب إلى الرد دبلوماسيًّا وعسكريًّا.

ردّت «إسرائيل» على السياسة الأمريكية المتمركزة حول دمشق التي سعت الولايات المتحدة إلى بنائها في الفترة الجديدة، أولاً من خلال القنوات الدبلوماسية، ثم بمعارضة عسكرية قوية خلال أزمة السويداء. في مرحلة ما، وضعت إدارة تل أبيب العناصر الدرزية في السويداء على شكل قوة وكيلة في سورية. كما أنها تسعى إلى فتح مجال أمام وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية في العهد الجديد من خلال هذه الجماعات. وبالفعل، شجع التدخل العسكري الإسرائيلي في دمشق وحدات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية على اتخاذ موقف يتعارض مع بنود اتفاق 10 آذار/ مارس وروح عملية تركيا الخالية من الإرهاب.

في ضوء كل هذه التطورات، من الواضح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه سورية بعد الثورة، ودبلوماسية القيادة التي ينتهجها ترامب، والسياسة التي يحاول توم باراك بناءها التي تركز على دمشق- تخضع لاختبار كبير. في هذه الفترة الجديدة، التي قد تؤثر في جميع المجالات من انسحاب الولايات المتحدة من سورية إلى عملية دمج قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية في إدارة دمشق، من المرجح أن تأتي أقوى معارضة من تركيا. مع الدعم العسكري من أنقرة، من المتوقع أن تقوم حكومة دمشق أولاً بإزالة نفوذ قسد/ وحدات الحماية من المناطق العربية، ومن ثَمّ إحباط سعي هذه الجماعة المسلحة للحصول على الحكم الذاتي، وإثبات أن إجراءات «إسرائيل» ضد سلطة دمشق في سورية ستكون غير فعالة.

في نهاية المطاف، سيكون الاختبار الأقوى لسياسة الولايات المتحدة الجديدة تجاه سورية هو إدارة التوازنات المعقدة بين تركيا وسورية وتحالف الخليج و«إسرائيل». وتتمثل الأولوية الإستراتيجية الأهم لإدارتي أنقرة ودمشق في إحباط مطالبات قوات حماية الشعب/ قوات سورية الديمقراطية بالحكم الذاتي، ولاسيما زيادة القوة الاقتصادية لسورية من خلال السيطرة على موارد الطاقة والمياه في المدن العربية التي تسيطر عليها هذه المنظمة. وإذا تحقق ذلك، فسوف يتضاءل تأثير «إسرائيل» المدمر في سورية بشكل كبير.

## الهوامش والمراجع:


1. "US and Russia Agree Syria Chemical Weapons Deal", BBC, 14 Eylül 2013.
2. Rod Nordland, "Erdogan Says Turkey Would Join U.S. to Fight ISIS in Raqqa, an ISIS Bastion in Syria", The New York Times, 7 Eylül 2016.
3. Can Acun ve Kutluhan Görücü, PKK/YPG'nin Suriye'de Devlet Hayali, (SETA Yayınları, İstanbul: 2023).
4. "Suriye Ordusu Fırat'ın Doğusunda", VOA Türkçe, 21 Eylül 2017.
5. Andrew deGrandpre, "U.S. and Russian Troops are Now in the Same Syrian City", Military Times, 14 Mart 2017, https://www.militarytimes.com/news/your-military/2017/03/14/u-s-and-russian-troops-are-now-in-the-same-syrian-city, (Erişim tarihi: 16 Temmuz 2025).
6. "Russia Moves to Fill Void Left by US in Northern Syria", VOA, 15 Ekim 2019.
7. Eric Schmitt, Maggie Haberman, "Trump to Withdraw U.S. Forces from Syria, Declaring 'We Have Won Against ISIS'", The New York Times, 19 Aralık 2018.
8. Jennifer Griffin, X, 20 Aralık 2018, https://x.com/JenGriffinFNC/status/1075786953122029569, (Erişim tarihi: 16 Temmuz 2025).
9. Katie Bo Williams, "Outgoing Syria Envoy Admits Hiding US Troop Numbers; Praises Trump's Mideast Record", Defense One, 12 Kasım 2020, https://www.defenseone.com/threats/2020/11/outgoing-syria-envoy-admits-hiding-us-troop-numbers-praises-trumps-mideast-record/170012, (Erişim tarihi: 19 Temmuz 2025).
10. Kutluhan Görücü, "Tel Rıfat'tan Derik'e Türkiye'nin SİHA Operasyonu Ne Anlama Geliyor?", SETA Odak, 6 Ekim 2023, https://www.setav.org/odak/odak-tel-rifattan-derike-turkiyenin-siha-operasyonu-ne-anlama-geliyor, (Erişim tarihi: 14 Temmuz 2025).

11. Şerife Çetin, “ABD Başkanı Biden: Suriye Rejiminin Düşmesi Suriye Halkı için Tarihi Bir Fırsattır”, Anadolu Ajansı, 8 Aralık 2024.
12. Salih Okuroğlu, “ABD’li General Kurilla, Suriye’de Terör Örgütü PKK/YPG ile Görüştü”, Anadolu Ajansı, 19 Nisan 2024.
13. “US Issues Demands to New Syrian Government in Exchange for Sanctions Relief”, Aljazeera, 25 Mart 2025.
14. Maya Gebeily ve Humeyra Pamuk, “Exclusive: Israel Lobbies US to Keep Russian Bases in a ‘Weak’ Syria, Sources Say”, Reuters, 28 Şubat 2025.
15. Karam Shaar, X, 7 Temmuz 2025, https://x.com/Karam__Shaar/status/1942219714173759590, (Erişim tarihi: 14 Temmuz 2025).
16. Sümeyye Dilara Dinçer, “ABD’nin Ankara Büyükelçisi Tom Barrack, AA’ya Konuştu”, Anadolu Ajansı, 29 Haziran 2025.
17. “Suriye’nin Enerji Sektörüne 7 Milyar Dolarlık Yatırım için İmzalar Atıldı”, Anadolu Ajansı, 30 Mayıs 2025.
18. Martin Chulov, Spencer Ackerman ve Paul Lewis, “US Confirms 14 Air Strikes Against Isis in Syria”, The Guardian, 23 Eylül 2014.
19. “22 Ekim Tarihinde Rusya Federasyonu ile Varılan Mutabakat Çalışmalarına İlişkin Basın Açıklaması”, T.C. Milli Savunma Bakanlığı, 29 Ekim 2019, https://www.msb.gov.tr/SlaytHaber/29102019-66715, (Erişim tarihi: 12 Ağustos 2025).
20. Brett McGurk, “Hard Truths in Syria”, Foreign Affairs, 16 Nisan 2019; Charles Lister, “Biden’s Inaction on Syria Risks Normalizing Assad—and His Crimes”, Foreign Policy, 8 Ekim 2021.
21. Bu analizin yazıldığı 25 Ağustos 2025 itibarıyla çeşitli saha kaynakları üs sayısı ve mahiyetine ilişkin farklı bilgiler sağlamıştır. Askeri üslerin yanı sıra bazı alanlarda askeri noktaların varlık gösterdiği ifade edilmektedir. Bu nedenle nihai bir üs sayısından veya askeri varlıktan söz etmek doğru olmayacaktır.

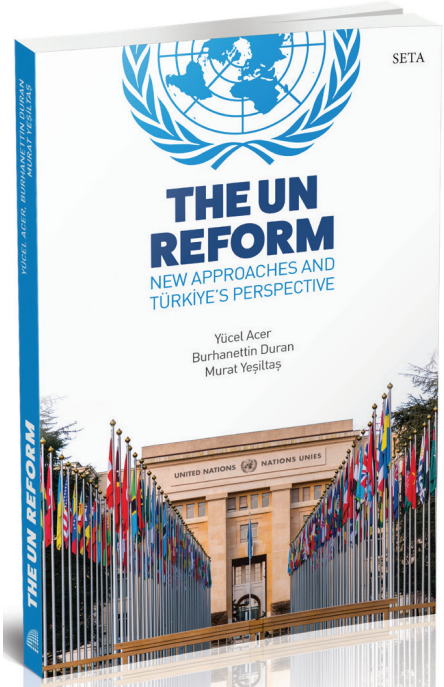


# THE UN REFORM

## NEW APPROACHES AND TÜRKİYE'S PERSPECTIV E

Yücel Acer
Burhanettin Duran
Murat Yeşiltaş

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org
SETA